



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية



كامل المهدي *: البداية والنهاية لنزاع النفط بين الحكومة الاتحادية والاقليم

مقدمة

تقوم المحكمة الاتحادية حاليا، بالنظر في موضوع الخلافات النفطية بين الحكومة الاتحادية والإقليم . وقد طلبت المحكمة الاتحادية، مؤخرا، من نقابة الجيولوجيين العراقية ، ترشيح من تراه مناسبا لمعاونتها في إنجاز هذه المهمة، بعد ان رفض الاقليم ترشيح المهندس حمزة الجواهري، كونه ليس محايدا حسب رأي الاقليم.

وبهذه المناسبة ارتأينا اعادة نشر هذا المقال، لعلاقته الوثيقة بموضوع الخلاف النفطي بين المركز والإقليم ، عله يكون مفيدا لمن يهمهم الامر. علما ان المقال كان كُتِبَ في نهاية آذار عام ٢٠١٤، وتم توزيعه، في حينه، على العديد من المختصين ومن يهمهم الأمر، ومن ثم تم نشره لاحقا في مجلة (الحوار) التي كان يُصدرها المرحوم الدكتور مهدي الحافظ.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

ومنذ تاريخ كتابته لغاية الآن، حصلت تطورات لم تكن في الحسبان، مما أعاد التوازن بين المركز والإقليم، بعد ان كان في صالح الإقليم. ومن اهم هذه التطورات: (أولاً) استطاع الجيش العراقي اعادة الانتشار في كركوك ومعظم الاراضي المتنازع عليها، بعد ان كان الإقليم يمنعه من ذلك قبل تشرين اول ٢٠١٧، (ثانياً) تمت استعادة السيطرة على حقول كركوك النفطية التي صار الإقليم ينتجها لصالحه، بعد ان سيطر عليها بُعيد سيطرة داعش على الموصل في حزيران ٢٠١٤، (ثالثاً) قَبِلَ الإقليم حاكمية المحكمة الاتحادية العليا بعد ان كان يرفضها سابقاً، و(رابعاً) قبل الإقليم تواجد الهيئات الاتحادية في منافذ الإقليم الحدودية وفي المطارات، بعد ان كان يرفضها سابقاً.

وما يجدر ذكره هو ان وزارة النفط كانت قد طلبت، عام ٢٠١٢، من المحكمة الاتحادية العليا ان تنظر في موضوع إنفراد الإقليم بتطوير ثروته النفطية بمعزل عن الحكومة الاتحادية. الا ان الموضوع بقى مجمداً لأسباب شكلية تتعلق بعدم قدرة المحكمة تبليغ المُدْعَى عليه (الإقليم) لأنه يرفض استلام التبليغ. وهذا التجديد، او التردد في اتخاذ قرار مناسب، كان قد اضعف موقف الحكومة الاتحادية وشجع الشركات الأجنبية على توسيع استثماراتها في الإقليم.

وفي آيار عام ٢٠١٤، طلب العراق من غرفة تجارة باريس الدولية، التحكيم بينه، من جهة، وبين تركيا وشركتها المشغلة للخط العراقي التركي بوتاس (Botas)، من جهة اخرى، وذلك بشأن تسهيل تركيا نقل نفط الإقليم عبر الخط العراقي التركي، مما اعتبره العراق خرقاً لاتفاقية انشاء هذا الخط، الموقعة بين البلدين. ولا يُعرَف مصير هذه الدعوى لغاية الآن، رغم مرور اكثر من أربعة سنوات عليها.

وفي نيسان ٢٠١٨ طلبت وزارة النفط من المحكمة الاتحادية العليا ان تنظر في دستورية تصدير نفط الإقليم عبر الاراضي التركية دون موافقة الحكومة الاتحادية. وهذه المرة، وبسبب الظروف الجديدة التي خلقتها عملية إعادة انتشار القوات العراقية في معظم الاراضي المتنازع عليها، تحركت عجلة المحكمة الاتحادية العليا، ولكن ببطئٍ لكثرة التأجيلات. ومع ذلك، نأمل ان تتوصل المحكمة الى قرار واضح بشأن هذا الخلاف الذي طال أمده وأن الاوان لتجاوزه، خدمة للمصالح العام.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

البداية مع الدستور

ان الخلافات حول النفط ابتدأت يوم ولدت فيه مسودة الدستور الجديد, في آب عام 2005 . وكانت الرسالة المفتوحة التي وجهها عدد من خبراء النفط الى رئيس الجمعية الوطنية وأعضاءها , في 18 تشرين أول 2005, بداية الجدل المفتوح حول الموضوع . ولاهمية هذه الرسالة في تشخيص مكانم الخلل في مواد الدستور المتعلقة بالنفط وطرح الحلول العملية لمعالجتها, ندرج خلاصتها التي جاءت كما يلي ؛ " وبالتالي فإن غموض مواد الدستور وتداخلها وسوء توزيع الصلاحيات والواجبات بين المركز والاطراف سوف يؤدي الى تهديد لكامل ميزانية الدولة والاقليم على حد سواء مما يضعف قدرة المجالس النيابية والمجتمع على مساءلة السلطات التنفيذية ويفتح الباب امام امكانية التلاعب واساءة استخدام الموارد. كما سيؤدي الى اضعاف المركز للقيام بالمهام المناطة به حسب فقرات الباب الثاني من مسودة الدستور, كالضمان الاجتماعي والصحي والتعليم والدفاع والامن والعلاقات الخارجية وغيرها . وتصحيحا" للامور ومنعا" لاضعاف وتدهور الصناعة النفطية , فنحن الموقعين ادناه من المختصين بالصناعة النفطية نعتنم فرصة اضافة مادة جديدة لمسودة الدستور تفسح المجال لاعادة النظر في مواده, ندعو, بدلا من المادة 109, الى اصدار تشريع خاص بالصناعة النفطية يشترك في صياغته الخبراء والمختصون في هذه الصناعة ويستفاد من القوانين النفطية النافذة في الدول الاخرى ويستند الى مبادئ الادارة الجيدة, مثل وضوح الاهداف والمسؤوليات وعدم الازدواجية في تقسيم الواجبات والصلاحيات . فالمركز يتولى رسم السياسات النفطية ووضع الخطط واقتراح التشريعات والاشراف على تنفيذها اضافة الى ابرام الاتفاقيات والعقود الاستراتيجية. بينما تتولى الاطراف الادارة التشغيلية وتنفيذ المشاريع النفطية, ولا يجوز التداخل بينهما."

وفي 25 تشرين ثان 2005 , قام المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي باشراف الدكتور مهدي الحافظ , بتنظيم ندوة نفطية في عمان حضرها عدد كبير من خبراء النفط والاقتصاد العراقيين من داخل العراق وخارجه . وبعد نقاش بنّاء , خرجت الندوة بتوصيات مهمة من ابرزها التأكيد على اهمية اعادة النظر في الدستور وفقا" لمادته المرقمة 142 , وتشريع قانون للنفط تكون الحكومة الفدرالية فيه مسؤولة عن تطوير الحقول المكتشفة والمنتجة . كما يدعو الى تأسيس شركة نفط وطنية قابضة يديرها مجلس يشترك فيه ممثلون عن الاقليم والمحافظات المنتجة وتكون مسؤولة عن الاستكشاف والتطوير في عموم العراق, بينما تختص وزارة النفط برسم السياسات وتوقيع العقود والاشراف العام.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

وبعدها توالى التحليلات والندوات النفطية وكانت بمعظمها توصي بضرورة تعديل الدستور, كونه يشكل بؤرة للنزاعات, وبتأسيس شركة نفط وطنية قابضة, تضطلع بادارة العمليات الانتاجية في المناطق المخصصة لها.

ان هذا النشاط الثقافي النفطي المتميز, الذي قاده الخبراء والمختصون العراقيون, لا بد ان يكون قد ساعد في بلورة الآراء والاهداف النفطية لدى المسؤولين, وساهم في نشر الوعي والثقافة النفطيين لدى العراقيين عموما. وما يجدر ذكره أيضا, هو ان المساهمات الكردية في هذا النشاط كانت اما معدومة أو متواضعة, ولا اعتقد ان ذلك كان يدل على عدم اهتمام, انما قد يدل على شعور قومي جمعي بأنهم يجب ان يسيروا بدرب يختلف عن درب الآخرين. وهذا ما حصل ويحصل.

الدستور

نتيجة للجدل الذي بدأ ولم ينته بعد, تبلور موقفان, الأول يدعم وحدة القطاع النفطي بقيادة الحكومة الاتحادية والآخر يدفع نحو اللامركزية بقيادة الاقاليم. وقد تمحور الموقفان حول ملكية النفط وادارة الثروة النفطية وتوزيعها. فبالنسبة لملكية النفط, يرى الطرف الأول ان النفط هو ملك كل الشعب العراقي, كما جاء في المادة 111 من الدستور. وعليه لا يمكن التصرف به دون الرجوع الى كل الشعب العراقي الذي يمثله حصريا "مجلس النواب الاتحادي (الدولة الاتحادية) بموجب المادة 49 من الدستور. وهذا هو الاساس الذي استندت اليه كتابة المسودة الأولى من مشروع قانون النفط الاتحادي.

أما الطرف الآخر المتمثل باقليم كردستان, فلا يرى ان المادة 111 من الدستور تمنع تصرف الاقليم بثروته النفطية لأن النفط ليس من الاختصاصات الحصرية (المادة 110) او المشتركة (المادة 114) للسلطات الاتحادية. وان كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم (المادة 115). وان للاقليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم في حالة وجود تناقض او تعارض بين قانون الاقليم والقانون الاتحادي بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية (المادة 121). ولكن في المقابل هناك مواد دستورية في صالح الحكومة الاتحادية ومنها (المادة 130) التي تبقى التشريعات النافذة معمولا بها ما لم تلغ او تعدل, وفقا لاحكام هذا الدستور. وكذلك المادة الحصرية رقم (110أولا وثالثا) التي خصت الحكومة الاتحادية بمسؤولية رسم السياسة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابعادها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية. وكذلك رسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق, ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء البنك المركزي وادارته.

ان حجج الاقليم المذكورة اعلاه, تعني في الواقع الغاء المادتين الدستوريتين 111 و112 كلياً او جزئياً, ولا نعتقد ان المشرع قصد ذلك. اذ لا يجوز ان يتضمن الدستور ناسخاً ومنسوخاً. وعليه نرى ان المشرع لم ير ضرورة لادراج النفط في الصلاحيات الحصرية او المشتركة للسلطات الاتحادية, لأنه يقع بين الصلاحيات الحصرية والمشاركة. واذا تمعنا في المادتين 111 و112 نراه اقرب الى الصلاحيات الحصرية منه الى الصلاحيات المشتركة, كما يتضح لاحقاً. ومع ذلك لا بد ان نلاحظ مدى التضارب بين هذه المواد الدستورية ومدى الحاجة لتعديلها, درءاً للمشاكل وحفاظاً على وحدة العراق.

أما ادارة الثروة النفطية فتختص بها المادة 112 بجزئها اولاً وثانياً. فمن المادة (112 ثانياً) يتضح ان رسم السياسات الاستراتيجية يكون موحداً لكل الحقول النفطية العراقية, سواء كانت حالية أو غير حالية. ولأن الفقرتين (112 اولاً) و(112 ثانياً) تبدءان القول بان "تقوم الحكومة الاتحادية... الخ" فان ذلك يعني ان ادارة الحقول الحالية ورسم السياسات الاستراتيجية يكون بقيادة الحكومة الاتحادية ومشاركة الآخرين. ويتعزز هذا الرأي اذا لاحظنا ان الادارة في الفقرة (112 اولاً) تحتاج الى تنظيم بقانون فدرالي وان رسم السياسات في الفقرة (112 ثانياً) جاء مشروطاً بتحقيق أعلى منفعة للشعب العراقي, وان الشعب العراقي يمثل مجلس النواب الفدرالي (المادة 49).

ان الدستور لم يحدد معنى السياسات الاستراتيجية, وعليه لا بد ان تكون مطلقة وتشمل كل السياسات, ومنها المتعلقة بالعقود والاستكشاف والانتاج والتصدير. ولم يحدد الدستور معنى كلمة "ادارة" أو كلمة "حالية". وعليه يكون معنى كلمة "ادارة" مطلقاً أيضاً ويشمل كل ما يتعلق بالصناعة النفطية من ألفها الى يائها. ويكون معنى كلمة "حالية" خاضعاً للاجتهد. فالاقليم فسرها بأنها تعني المنتجة حالياً. بينما فسرها خبراء النفط بأنها كل الحقول المكتشفة حالياً سواء كانت منتجة أو غير منتجة؛ لأن مصطلح "الحقل النفطي" يشمل كل الحقول المكتشفة سواء كانت منتجة أو غير منتجة. ويترتب على هذا الفرق في الاجتهاد ما اذا كان



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

الاقليم محقا" أم لا في ضم حقول كثيرة الى صلاحياته كونها غير منتجة حاليا" ومنها حقول طقطق وقره جوق ومخمور ودمير داغ وجمجمال وكور مور.

وجدير بالذكر ان جمعية مهندسي النفط الامريكية (SPE) عرّفت الحقل النفطي بأنه المكان الذي يحوي مكمنا" نفطيا" واحدا" او أكثر. ولم تربط الموضوع بالانتاج .

قوانين النفط

اذا كانت المرحلة السابقة هي مرحلة تبلور الأفكار والاهداف, فان هذه المرحلة الوسطية هي مرحلة الاعداد والتطبيق لما جاء في الدستور الذي تم الاستفتاء عليه بنجاح, في نهاية عام 2005. ولأن قانون النفط يشكل اهم التطبيقات المنتظرة, فقد كلف وزير النفط, الدكتور حسين الشهرستاني, في أواسط عام 2006, خبير النفط الاستاذ طارق احسان شفيق بكتابة قانون للنفط وخوّله اختيار من يحتاج لمساعدته في هذه المهمة, وقد اختار كلا" من الاستاذين فاروق عبد العزيز القاسم و ثامر عباس الغضبان, وهما ايضا خبيران نفطيان معروفان.

ظهرت المسودة الاولى لقانون النفط الاتحادي, باللغة الانكليزية, خلال النصف الثاني من آب 2006. ولكن ما فاجأ الجميع هو ان الاقليم لم ينتظر صدور مشروع قانون النفط الاتحادي لآخذه بنظر الاعتبار, بل أسرع بكتابة واصدار مسودة قانون نفط خاص به, صدرت في 7 آب 2006, أي قبل حوالي اسبوعين من صدور مسودة القانون الاتحادي. وهذا يؤشر منذ البداية, على ان الاقليم غير معني بتحقيق توافق في تفسير المواد الدستورية المتعلقة بالنفط. ومن المؤكد ان ما شجع على ذلك هو ضعف الحكومة الاتحادية بسبب الارهاب والصراعات الداخلية.

ما يجدر ذكره بشأن المسودة الاولى لقانون نفط اقليم كردستان الصادرة باللغة الانكليزية, هو ان المادة 5 من المسودة نصّت على ان " النفط في الاقليم هو ملك الشعب الكردستاني, ولكن بشكل ينسجم مع المادة 111 من الدستور العراقي". وهذا يعني ان النفط هو ملك المناطق الموجود بها, وليس ملك كل الشعب العراقي. ولان هذه الصيغة تعرضت لكثير من النقد, بسبب التناقض الواضح بين صدرها وعجزها, فقد تم تعديلها في النسخة النهائية لقانون النفط في الاقليم كما يلي: " ملكية النفط في الاقليم تكون حسبما وردت في المادة 111 من الدستور الاتحادي ". ولكن ما نلاحظه حاصلًا على ارض الواقع ينسجم مع الصيغة الاولى اكثر مما ينسجم مع الصيغة النهائية لهذه المادة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

وتضمن قانون نفط الاقليم في الفقرة (16 - مادة 1) تعريفاً للحقول الحالية الواردة في المادة 112 من الدستور العراقي، جاء فيها " الحقل الحالي هو الحقل النفطي الذي كان له انتاجاً تجارياً" قبل 15 آب 2005 . أي عند صدور مسودة الدستور. ولا نعرف لماذا هذا التاريخ وليس تاريخ بدء العمل في الدستور الجديد، بداية 2006، أو تاريخ التغيير عام 2003 . وعرف الانتاج التجاري (فقرة 26 - مادة 1) بأنه " الانتاج اليومي الذي لا يقل عن (5000) برميل على مدى 12 شهر ". في حين ان الجيولوجيين ومهندسي النفط لا يربطون معنى الحقل النفطي بالانتاج التجاري لانه متغير، بحسب كلفة الانتاج وسعر النفط. فالحقل النفطي عندهم هو كل تركيب جيولوجي يثبت وجود النفط فيه عن طريق الحفر والفحص الانتاجي. بمعنى ان الحقول النفطية غير المطورة (الخضراء) تعتبر حقولاً حالية بالمفهوم الفني والمهني للصناعة النفطية الاستخراجية، ولا تعتبر حقولاً مستقبلية تخضع لصلاحية الاقليم كما جاء في قانونه النفطي.

ويتضمن قانون نفط كردستان تأسيس شركات عامة لادارة نفط الاقليم، ومنها شركة كردستان لاستكشاف وانتاج النفط (المادة 11) وشركة كردستان لتسويق النفط (كومو)، (المادة 12). و بموجب الفقرة ثانياً من المادة الثانية، تم تحصين عمل هذه الشركات من تدخل الحكومة الفدرالية، استناداً الى المادتين 115 و 121 من الدستور.

وهذا يكفي للتدليل على ان استراتيجية حكومة الاقليم كانت منذ البداية، تهدف الى اقضاء الحكومة الاتحادية والتفرد في ادارة جميع مفاصل الصناعة النفطية في الاقليم، ابتداءً من الاستكشاف، مروراً بالتطوير والانتاج، وانتهاءً بالنقل والتسويق. وان ضم قبة خرمانة، وهي امتداد لحقل كركوك "الحالي"، لصلاحيات الاقليم، يشكل حلقة مهمة من حلقات هذه الاستراتيجية.

نعود الى المسودة الاولى لقانون النفط الاتحادي ونقول ان المادة الاولى منها نصت على ان ملكية النفط تعود الى كل الشعب العراقي وان الحكومة المركزية هي المخولة باتخاذ القرارات ذات العلاقة. لكن المسودة المعدلة التي ظهرت في 15 شباط 2007 اكتفت بالقول ان ملكية النفط هي لكل الشعب العراقي وأهملت باقي الجملة، وهذا أول تنازل.

وفي المادة 5 المتعلقة بادارة الثروة النفطية، دعت المسودة الاولى الى أن يصادق مجلس النواب الفدرالي على عقود الاستكشاف والانتاج وخطوط الأنابيب الرئيسة داخل الاراضي العراقية، وكل اتفاقيات العمليات النفطية الممتدة خارج البلد (المادة 130 من الدستور). أما الصيغة المعدلة في نسخة شباط 2007 فقد دعت الى أن يشرع مجلس النواب جميع القوانين الاتحادية للعمليات المرتبطة بالنفط والغاز ويصادق على جميع الاتفاقيات النفطية الدولية ذات الصلة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

بعمليات النفط والغاز التي تبرمها جمهورية العراق مع الدول الأخرى. ومن الواضح ان صيغة المسودة الاولى أشمل من الصيغة المعدلة واقرب الى النصوص الدستورية المتعلقة بملكية النفط ومن يمثل كل الشعب العراقي. ومن الواضح ايضا ان هذا التعديل (والتعديلات الأخرى على المادة 5) يعكس الخلاف على ادارة الثروة النفطية, بين المركز والاقليم من جهة, وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى. وهنا لا بد ان نعترف ان أداء مجلس النواب ليس بالمستوى المطلوب بسبب نزاعاته الفتوية, مما يسهل تجاوزه.

النهاية

أن النزاع حول النفط بين المركز والاقليم قد وصل الى مرحلته النهائية وهي مرحلة النقل والتصدير عبر الأراضي التركية. فبعد ان تمكن الاقليم من فرض الامر الواقع بشأن عقود الاستكشاف والتطوير والانتاج, لم يبق له كي يستقل نفطيا", وبالتالي اقتصاديا", إلا فرض الامر الواقع بشأن نقل وبيع النفط عبر تركيا التي تتعاون مع الاقليم تعاوننا شاملا", رغم اعتراض الحكومة العراقية على ذلك.

ومن متابعة ما يجري يبدو ان الاقليم خطى خطوات مهمة لتحقيق هذا الهدف. فهو قد انجز انبوبا" لنقل النفط , بحجم 24 انج و طاقة 400 الف برميل يوميا وكلفة تخمينية قدرها 400 مليون دولار, يمتد من طقطق وينتهي في فسخابور. وتم ربطه بالخط العراقي التركي خلف منظومة العدادات والسيطرة العراقية, لضمان نقل وتصدير نفط كردستان بشكل مستقل وبعيد عن الرقابة المركزية. علما" ان الحكومة الاتحادية كانت قد طلبت من الاقليم ان يتم الربط قبل العدادات, حسب ما جاء في تصريح للدكتور حسين الشهرستاني نقلته رويترز, في 24 ايلول 2013. وهذا التجاهل لطلب الحكومة المركزية يدل على ان اهداف الاقليم النفطية قد تطورت بشكل ملحوظ. فبعد ان كان الاقليم يقبل الشراكة (أو بعضها) مع الحكومة الاتحادية, صار الآن يتحدى دستورية تدخل المركز في صناعته النفطية جملة وتفصيلا.

ولتنشيت ما يعتبره حقه الدستوري في تصدير نفطه, دخل الاقليم في شراكة استراتيجية للطاقة مع تركيا, بدأ التفاوض حولها عام 2012 , وتم انجاز اطارها العام في آذار 2013, وأخيرا" تم توقيعها من قبل رئيس الوزراء التركي ورئيس وزراء الاقليم في 27 تشرين ثان 2013 . تضمنت هذه الاتفاقية ملاحقا" وبنودا" تتعلق بتصدير النفط وبيع الغاز الى تركيا اضافة الى



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

كيفية ادارة الواردات المتأتية من بيعهما . وحسب التسريبات الصحفية, فإن الاتفاق يشمل ان تشتري تركيا من الاقليم حوالي 20 بليون متر مكعب سنويا" (1930 مليون قدم مكعب في اليوم) بسعر تفضيلي يقل عن سعر الغاز الذي تشتريه من ايران . علما" ان احتياجات تركيا من الغاز هي في تصاعد وتقدر الآن بحدود 50 بليون م3 سنويا (4835 مليون قدم3 في اليوم), وان ايران رفضت تخفيض سعر الغاز المتفق عليه بين الجانبين

وبالنسبة لادارة الواردات النفطية (وهي النقطة الاهم), فيبدو ان الاتفاق بين الجانبين قد تم على ايداع الواردات في حساب خاص في بنك تركي حكومي يشرف عليه الجانبان , ويمكن دعوة دائرة التسويق الاتحادية (سومو) لحضور الاجتماعات كمراقب ان رغبت بذلك . اما اولويات توزيع الواردات, فقد نوه عنها أشتي هورامي, وزير الموارد الطبيعية في الاقليم, عندما قال في كلمته التي القاها في مؤتمر نفطي عقد في اربيل في 2 كانون اول 2013 " أن عائدات النفط المصدر عبر تركيا سوف تستعمل لتغطية مستحقات مقاولي النفط العاملين في الاقليم وبعد ذلك لشراء المشتقات النفطية من تركيا. وعندما يسد الأقليم حاجته من هذه المشتقات , بعد اشهر او سنين, يكون بإمكان الأقليم توفير عائدات الى بغداد".

اذا اضفنا لقول أشتي هورامي هذا, قول مسؤولين كرد آخرين, من انهم يريدون تعويضات عن الاضرار التي لحقت بهم على يد الحكومات العراقية المتعاقبة, فلا يبدو ان الحكومة الاتحادية سوف تستلم دولارا" واحدا" من واردات نفط كردستان, على المدى المنظور.

ومن الواضح أيضا ان الاقليم يبتعد عن العراق بخطى" سريعة , تتعارض مع أحكام الدستور. وللتدليل على ذلك نتساءل, كيف نفهم قيام الاقليم بابرام اتفاقيات استراتيجية حول الطاقة مع حكومة اجنبية ؟ ليست هذه اتفاقيات سياسية واقتصادية وتجارية؟ وبالتالي تتعارض مع الصلاحيات الحصرية للسلطات الاتحادية الواردة في المادة (110 اولا) من الدستور والتي تشمل " رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي, والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها, ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية"؟

ثم , ماذا يعني بيع الغاز الى تركيا باسعار تفضيلية تقل عن سعر الشراء من ايران ؟ الا يعني ذلك مخالفة لنص وروح المادة (112 ثانيا) التي تشترط تحقيق "اعلى منفعة للشعب العراقي" ؟

حقا" انه لأمر محزن أن ترى بعض العراق يتعاون مع الاجنبي لأضعاف كل العراق, من أجل طموحات يمكن تحقيقها بالتفاهم لا بالتحدي.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

اوراق في السياسة النفطية

اما الحكومة الاتحادية فقد اكتفت, لغاية الآن, بتصريحات تقول ان عقود الاقليم غير دستورية, وهددت بملاحقة ومقاضاة من يتجاوز على حقوق العراق الدستورية. ونظرا" لوصول الامور الى مرحلة حرجة, فقد أن الأوان لنبذ التردد واتخاذ قرارات صعبة لا يتم التراجع عنها لهذا السبب او ذلك. ولان المحكمة الدستورية لم تؤسس بعد, فان الذهاب الى المحكمة الاتحادية العليا قد يمثل افضل البدائل المتاحة, كونها أعلى سلطة قضائية في البلد وان قراراتها ان لم تكن الزامية فأنها ذات ثقل معنوي لا يستهان به.

أن حكم المحكمة العليا لصالح المركز من شأنه ان يبطل او على الاقل يضعف, ادعاء الاقليم بأنه يتصرف وفقا" للدستور. وبالتالي فإنه يقوي موقف العراق محليا" ودوليا" ويضعف موقف الشركات النفطية المتعاقدة مع الاقليم, وقد يجرح موقف تركيا غير الودي من العراق. أما اذا كان الحكم لصالح الاقليم, فانه لا يضيف كثيرا" من الناحية العملية, اذا اخذنا بنظر الاعتبار الامر الواقع الذي فرضه الاقليم بشأن عقود التنقيب والمشاركة في الانتاج.

وبهذا الصدد, قد يكون من المفيد ان نذكر ان الاقليم يعترف بالمادتين 111 و 112 (المادة الثالثة من قانون نפט الاقليم) ولم يدع ان المادتين 115 و 121 تنسخانهما. وعليه فأن المادتين 111 و 112 تشكلان القاعدة الرئيسية لأي تحكيم قضائي, وهذا في صالح الحكومة الاتحادية. ولكن من ناحية اخرى, نعتقد ان التفاوض مع الاقليم على المرحلة النهائية, وهي مرحلة النقل والتصدير عبر تركيا, قد يعني اعترافا" ضمنيا" بشرعية كل ما فعله الاقليم لغاية الآن. وهذا من شأنه ان يضعف الموقف القانوني للحكومة الاتحادية ان هي ارادت ان تستعين بالقضاء لحسم خلافاتها مع الاقليم. وعليه قد يكون من الأسلم حسم المشاكل السابقة قبل حسم مشكلة التصدير, وهذا يمكن ان يتم اما عبر تشريع قانون النفط الاتحادي او المحاكم.

(* خبير نفطي عراقي)

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح باعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 11 ايلول/ سبتمبر 2018